إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 10/288
للنشر الفوري
١٢ يوليو ٢٠١٠

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

صندوق النقد الدولي يدعو بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى إلى المشاركة في عملية الإصلاح الشامل للتنظيم المالي العالمي وإجراء إصلاحات لدعم الأسواق

دعا اليوم صندوق النقد الدولي السلطات التنظيمية والرقابية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى إلى المساهمة بدور فعال في الجهود الجارية لإصلاح النظام المالي الدولي، وإجراء الإصلاحات اللازمة لتعزيز صلابة الانظمة المالية في المنطقة. وكان ممثلون للصندوق وعدد من كبار المسؤولين من البنوك المركزية والسلطات التنظيمية في بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى قد التقوا في بيروت بمناسبة عقد حلقة نقاش رفيعة المستوى لتبادل الرأي حول الانعكاسات الإقليمية لإصلاح الأسواق المالية العالمية.

وفي ختام حلقة النقاش تحدث السيد هوزيه فينيالز، المستشار المالي ومدير إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية بصندوق النقد الدولي، فقال: "مع تقدم المجتمع الدولي في وضع التدابير الكفيلة بمعالجة الاختلالات ومواطن الهشاشة في النظام المالي العالمي، تُعلَّق أهمية بالغة على الاستماع إلى الهيئات التنظيمية في المنطقة في سياق النقاش الدولي الدائر، نظرا للتأثير المتوقع لكثير من هذه التدابير على كيفية عمل أسواقها المالية في المستقبل."

وأضاف السيد فينيالز أنه من المهم للأسواق الصاعدة على وجه الخصوص، ومنها الواقعة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أن تتأكد من أن الإصلاح يحقق التوازن المناسب بين الأمان والكفاءة حتى تتجنب إعاقة تطور الأسواق المالية. وشدد السيد فينيالز أيضا على أهمية تثبيط المراجحة التنظيمية، عن طريق التأكد من اتساق القواعد التنظيمية القومية على المستوى الدولي أيضا.

ونظرا لأن البنوك في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى أقل انكشافا للأسواق المالية الدولية وينصب تركيزها على الإقراض التقليدي وتعبئة المدخرات، فقد كانت أقل تأثرا بالأزمة من نظرائها في الاقتصادات المتقدمة. ومع ذلك، فقد كشفت الأزمة عن عدد من مواطن الهشاشة في مختلف بلدان المنطقة، مما يبرز الحاجة إلى مزيد من الإصلاحات وضرورة اليقظة المستمرة على الجانب الرقابي.

وفي هذا الصدد قال السيد عدنان مزارعي، المدير المساعد بإدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مفسرا: "لقد سلطت الأزمة الأخيرة الضوء على بعض جوانب القصور القديمة في القطاعات المالية والإطار التنظيمي في المنطقة، بما في ذلك فرط اعتماد البنوك على اسم المقترض في السوق كمعيار لمنح القروض وعدم توافر الصلاحيات الرقابية اللازمة لاتخاذ إجراءات علاجية عاجلة. لكن الأزمة كانت دافعا أيضا لإطلاق عدد من المبادرات التنظيمية العالمية، أربع منها على وجه الخصوص وثيق الصلة بالمنطقة.

ومن بين هذه المبادرات، يعتبر ضمان المستوى الملائم من رأس المال عالي الجودة والحد من الطابع الدوري ــ باستخدام شروط رأس المال والمخصصات الاحتياطية، على سبيل المثال لا الحصر ــ مبادرة وثيقة الصلة بالقطاعات المالية التي تتعرض لتقلبات في تدفقاتها الرأسمالية الداخلة ودورة أسعار النفط في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد قال السيد مزارعي: "لقد رأينا من قبل أن الافتقار إلى إطار من هذا النوع أسفر عن مواطن هشاشة جوهرية في البنوك التي أصبحت شديدة الانكشاف بمجرد انتهاء مرحلة الانتعاش."

وفي هذا السياق، سيكون ايضا من المهم أن تكفل الهيئات التنظيمية تعزيز ممارسات إدارة السيولة وكفاية السيولة الوقائية، حيث إن فترات التوسع الائتماني في المنطقة لم تواكبها في بعض البلدان زيادة مقابلة في مستوى التمويل الثابت بالتجزئة، مما اضطر البنوك إلى الاستعانة بمصادر تمويل أجنبية. وفي هذا الخصوص، تمثل المناقشات الجارية بشأن معايير السيولة سياقا وثيق الصلة.

وأخيرا، فإن الجهود المبذولة لزيادة الاستعداد للأزمات، وتعزيز الأطر المنظمة لتسوية أوضاع المؤسسات المتعثرة، وإقامة علاقات تعاونية عبر الحدود، كلها سيمثل أهمية بالغة بالنسبة للقطاعات المالية في المنطقة؛ ذلك أن النشاط المصرفي العابر للحدود يكتسب أهمية متزايدة، وهناك بنوك دولية كبرى تمارس نشاطها في المنطقة، كما أن هناك عدة بلدان تمنح تراخيص مزاولة النشاط لبنوك تبدو أكبر من قدرة السلطات على توفير الدعم اللازم لها. ومن الخطوات المهمة في هذا السياق وضع إطار قانوني أكثر شمولا للمؤسسات المالية بحيث ينص على تدابير وقائية مبكرة، وعلى خيارات لإعادة الهيكلة العاجلة، عند الحاجة، على المستويين المحلي والعابر للحدود.